الأمم المتحدة

A/60/PV.11

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١١**
الأحد، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

خطاب السيد الفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية إكوادور.

اصطحب السيد ألفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بالاسيو (تكلم بالإسبانية): يود شعب إكوادور أن يعرب عن أعمق تعازيه وتضامنه الأخوي لدول جنوب شرق آسيا المتضررة من أمواج سونامي، وكذلك إلى جميع إخواننا وأخواتنا الذين يعيشون في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي تضرروا ضررا بليغا من إعصار كاترينا.

إن إكوادور إذ تواجه خطر الكوارث الطبيعية، ملتزمة بتنفيذ إطار هيوغو للعمل وبدعم المركز الدولي لأبحاث النينو، الذي يتخذ من غواياكويل مقرا له.

اليوم اجتمعت دول العالم معا للاحتفال بـ ٦٠ سنة من الآمال الإنسانية، ٦٠ سنة بعد إعلان الميثاق الأساسي للمنظمة التي تمثل كل رجل وكل امرأة وكل طفل. لقد مضت ستة عقود منذ أن افتتحنا هذه المؤسسة وأهدافها الأساسية المتمثلة في التعايش الإنساني والسلام وسيادة القانون على الصعيد الدولي. وبعد ستة عقود بوسعنا أن نبتهج مع نيرودا القديم الذي يعيش في قلوبنا إلى جانب سترافينسكي وغارسيا ماركيز والأم تيريزا. دعونا نحتفل، ولكن دعونا أيضا نجري تقييما للحلم الذي لم يتحقق بعد. إننا مما يؤرقنا أننا نواجه تهديدات وتحديات تؤثر على استمرار نوعنا على قيد الحياة. وعندما انتهت الألفية الثانية — مختلفة تماما عن الألفية الأولى — لم يكن عالمنا مليئا بمشاهد سفر الرؤيا ونفخات الصور السبع التي تحول ثلث العالم إلى دم وظلام ودخان وجراد. غير أن عالمنا يواجه واقعا من الفقر المتزايد في ثلثي الكوكب. وتصبح المياه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51224 (A)

شحيحة وهناك ثقوب في طبقة الأوزون، وإلى جانب تدمير التنوع البيولوجي يجري تدمير غابات الأمازون. وأمم بأكملها تحرم من الميراث ويحكم عليها بأن تهيم على الأرض، وتحوم الأمراض الفتاكة حول البشرية ويربض الإرهاب في كل ركن.

إنني أتيت من منتصف العالم لأتكلم عن الإيمان بتجديد الحلم. وإكوادور أمة صغيرة في أمريكا الجنوبية تتشاطر الهوية مع حوالي ٤٠٠ مليون إنسان يعيشون في منطقة مساحتها ٨ ملايين كيلومتر مربع. ولدينا أكثر من ربع المياه العذبة في العالم، وطاقة هائلة، وموارد معدنية وغذائية؛ ونفخر بأعظم الغابات المدارية المطيرة في العالم، وجبال هائلة، وصحارى وسهول. ومع ذلك لا تزال منطقتنا عالما للظلم الاجتماعي.

إن النظام العالمي الذي يحكمنا ليس بالنظام الذي نريده. إنه ظالم وقاصر وغير إنساني. ولذلك يجب علينا تحريك عوامل لم تكن متخيلة في نصف القرن العشرين. فالاقتصاد والقانون الدولي وعلم الحياة عوامل تشكل مثلثا أساسيا يمكن منه تصور مستقبل الجنس البشري. وأطرح للجمعية فكرة بناء نظام عالمي جديد قائم على هذا الثالوث.

أولا، فيما يتعلق بالقانون الدولي، تؤكد إكوادور من جديد التزامها بميثاق سان فرانسيسكو ومبادئ عدم التدخل وتقرير المصير للشعوب والتسوية السلمية للتراعات ورفض جميع أشكال الاستعمار والتمييز والتفرقة. ووفقا لهذه المبادئ يؤمن بلدي بضرورة تعزيز المنظمة وتحويلها وجعلها ديمقراطية. ويتعين على الأمم المتحدة استنباط آليات جديدة لحماية بقاء نوعنا وجميع أشكال الحياة.

ثانيا، ينبغي للاقتصاد أن يزيل التهميش وأن يعالج الطابع غير المتساوي للفرص، بين الدول والأفراد على السواء. هذا هو الصراع. في عام ١٩٤٥، أُعلنت الضرورة الملحة لوضع سياسات تشجع التوزيع العادل والتدريجي للفوائض. ومع ذلك بعد ٦٠ سنة نرى أنماطا للتوزيع أكثر ارتكاسا وفجوات متزايدة على جميع المستويات، ناتجة بصفة أساسية عن المأساة المتأصلة في تراكم الدين الخارجي الذي يمثل عبئا ثقيلا جدا على البلدان النامية. إن عبء الدين قد أفقر شعوبنا للغاية. وأوقف التنمية المنتجة وألغى مطمح الجميع في الحصول على الغذاء والصحة والمأوى والأمانة والتعليم. والواجب الأخلاقي لعصرنا يتطلب تغييرا في الضمير الجماعي للرعاية الاجتماعية. ويتعين على البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون أن تنظم جهودها للتوصل إلى اتفاقات مشتركة مع المقرضين في العالم.

ثالثا، إن إدراج البيولوجيا في النظام العالمي الجديد يوجب على الأمم المتحدة أن تحول تركيزها من البشر إلى علم الحياة. ووجود هذا العامل الجديد – علم الحياة – يأتي معه بضرورة رفع مستوى الأخلاق والقانون الدولي إلى أعلى درجة لاحترام التنوع البيولوجي والمحافظة على جميع أشكال الحياة. وتولي إكوادور أهمية خاصة لهذا الموضوع ولهذا فإنها تشعر بالقلق إزاء المسألة المثيرة للجدل المتمثلة في رش مادة الغيلفوسيت كمبيد للحشائش للقضاء على المخدرات غير المشروعة على طول الحدود بين كولومبيا وإكوادور. وتعاني الدراسات المتعلقة بهذه المادة من نقائص تقنية ومنهجية. ولذلك فإن إكوادور تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تشجيع إجراء دراسة شاملة معتمد عليها وموثوق بها عن الأثر الفعلي لهذا الرش. وترى إكوادور أن من الضروري تطبيق المبدأ الاحترازي المعترف به في العديد من الاتفاقات والصكوك الدولية، ولا سيما إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية. وبالتالي طلبت إكوادور من حكومة جارتها كولومبيا وقف أنشطة الرش في شريط عرضه عشرة كيلومترات شمال حدودنا.

وكما قلت في بياني أثناء الاجتماع العام رفيع المستوى (انظرA/60/PV.5)، يرى بلدي أن الأهداف الإنمائية للألفية تشكل وسيلة قاطعة وفعالة لهذا القرن لشق طريق جديدة باتجاه بشرية تتمتع بالمزيد من العدالة. إنني مقتنع تماما بأن التعليمات الأخلاقية للحفاظ على التراث الحيوي للكوكب تشكل الهدف الأساسي لهذه الألفية الثالثة. لقد تبنى بلدي بالاقتناع والعزيمة تاريخا لمستقبله: ٢٠١٥. تتوفر نسخ من التقارير حول مساعي بلدي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في قاعة الجمعية العامة.

أود الحديث الآن عن المهاجرين. خلقت العولمة مطالب ملحة للقرن الجديد. نشأ أحد هذه المطالب من الألم الذي يسبب خروجا جديدا. يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع اليوم بدور موسى جديد. يجب عليها أن تقود شعوبها إلى أوطانهم وتوفر لهم الغذاء لتسد رتق البائسين في العالم. أكثر من ١٧٥ مليون من البشر اجبروا على ترك أوطانهم بحثا عن حياة أفضل. اليوم يعامل المهاجرون بطريقة أسوأ من الطريقة التي تعامل بها السلع الرأسمالية أو التجارية: إننا نتطلع دائما إلى توفير حرية التنقل لهؤلاء. فمجرد وجود هذه الحقيقة يجبرنا على الاعتراف أنه ليس هناك حرية لجياع العالم الثالث ولا حتى هناك وجود للمساواة والأخوة اللتين رمزت إليهما الثورة الفرنسية قبل قرنين من الزمن. لا يمكن نكران الصلة بين قضية المهاجرين والتنمية ويجب أن تعالج هذه الصلة بطريقة شفافة مبنية على رؤية مسؤولية مشتركة من جانب جميع الأمم ذات العلاقة.

فيما يتعلق بطرق الهجرة يجب أن نقاوم نظرة الشرطة بوصم من لا يملكون أوراقا ثبوتية. يتطلب تنظيم الأمور أن يُنظر إلى حقوق المهاجرين بصفتها حقا من حقوق الإنسان الأساسية. يجب أن تكون جزءا من السياسة السكانية لكل دولة من الدول. وتدعو حكومة إكوادور من هذا المنبر إلى معالجة مشكلة المهاجرين على أساس المساواة بين جميع المواطنين. ونقترح أن تتم معالجة هذه المشكلة في الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية الذي سيعقد في العام ٢٠٠٦.

نحن في حكومة إكوادور، إذ ندرك الحاجة إلى أن تعالج الهجرة وما يترتب عنها معالجة متكاملة ومسؤولة، قمنا بالمصادقة على قانون لمراجعة القانون الجنائي يحدد جرائم الاستغلال الجنسي للقاصرين والاتجار بالأفراد. بالإضافة إلى ذلك، قدمنا اقتراحا جديدا إلى البرلمان بمعاقبة كل أشكال الاتجار بالبشر.

أود أن أتحدث عن الشعوب الأصلية والشعوب من أصل أفريقي. العقود الدولية للشعوب الأصلية في العالم، الذي أعلنته الجمعية العامة، كانت فرصة قيمة لزيادة الوعي بحالة إخوتنا والعمل على احترام هويتهم وكذلك للبحث عن حلول قابلة للبقاء لمشاكلهم. إن التركيب الحيوي لنظام العالم الجديد يتطلب الاعتراف بحقوقهم بصفتهم أبطال التاريخ وأطرافا قيادية في المجتمع. في إكوادور العقد الماضي شكل السكان الأصليون عنصرا مهما في حياتنا الاجتماعية والسياسية. ويعترف بذلك في دستورنا وفي اتفاق منظمة العمل الدولية ١٦٩.

في السنوات الماضية، شهدت إكوادور تدهورا خطيرا في مؤسساتها الديمقراطية. إن إكوادور في مواجهة تلك الحالة تعهدت باستعادة سيادة القانون من خلال إجراء إصلاح سياسي واسع النطاق استمد شرعيته من استفتاء عام للشعب الإكوادوري. إننا مصممون بحزم على محاربة الفساد الذي يضعف الهياكل الديمقراطية. قبل ثلاثة أيام فقط في ١٥ أيلول/سبتمبر، أودعت حكومة بلدي صك التصديق بصفتها الدولة الطرف الثلاثين في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مما مكن الاتفاقية من دخول حيز النفاذ.

إن صوت شعبي، شعب إكوادور يردد المطالبة القوية من أمريكا اللاتينية. نريد أن نكون جزءا من امة أعظم، وهي أمريكا اللاتينية، تجمع بشري يمكن أن يجعل صوته مسموعا ويسير على الطريق المفضي إلى التنمية الحقيقية العادلة التي يصاحبها قدر أكبر من التضامن باسم المبادئ التي ذكرناها هنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، اشكر رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد الفريدو بالاسيو، رئيس جمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة الأونرابل لودويغ سكوتي، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ناورو.

اصطحب فخامة الأونرابل لودويغ سكوتي، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الأونرابل لودويغ سكوتي، عضو البرلمان، رئيس جمهورية ناورو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سكوتي (تكلم بالانكليزية): إن الوثيقة الختامية التي اعتمدها الاجتماع العام رفيع المستوى (القرار ١/٦٠) يمكن استخدامها كخريطة نسترشد بها في البحث عن طرق لتحسين حياة العديد من شعوب العالم. قد يعوزها الكمال لكن مهمتنا بوصفنا قادة أن نوفر رؤية لعالم أفضل وان نقود شعوبنا باتجاه تحقيق هذه الرؤية. تحدد الوثيقة الختامية هذه الرؤية، وينبغي لنا أن نستخدمها كما يستعمل مرء خريطة عند قيادة مصير كل أمة من أممنا.

في هذا الصدد، تتطلع ناورو إلى الأمم المتحدة بصفتها قائدا عالميا للوصول إلى رؤية تحقيق عالم أفضل: عالم يتم فيه التسليم بشكل جماعي بحقوق الإنسان والدفاع عنها، ويقضى فيه على الإرهاب بكل أشكاله، ويتم فيه النهوض بالسلم والأمن وصيانتهما، ويقضى فيه على الفقر. لذلك فإننا نثني على الجهود لتعزيز عمل الأمم المتحدة من خلال إصلاح الإدارة. ينبغي لذلك أن يحسن من إيصال الخدمات العالمية التي يتوقع من الأمم المتحدة أن تقدمها.

ويكتسي نفس القدر من الأهمية الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، إلى التسليم بأن التطورات الدولية منذ إنشاء تلك الهيئة قبل عقود كثيرة تتطلب الآن تمثيلا أكثر ديمقراطية للأسرة العالمية في مجلس امن موسع. كلما ازداد تنفيذ تلك الإصلاحات سرعة ازداد تقدم عمل الأمم المتحدة سرعة من أجل تحقيق منافع تعود على الشعوب التي نخدم نحن جميعنا مصالحها.

إن ناورو في موقع لا تحسد عليه بفقدها موقعها السابق بصفتها بلدا مانحا بسبب فقدان الكثير من ثروتها من خلال سوء الإدارة وبشكل خاص فساد القيادة. لذلك فإننا نتكلم من موقع التجربة حين نلاحظ وبشعور من التشجيع قرار الأمم المتحدة بتنفيذ الإصلاحات الإدارية والهيكلية للقيام، من بين أمور أخرى، بتحسين الشفافية والمساءلة من أجل الخير الأكبر للدول الأعضاء وخير الشعوب التي نمثلها.

وناورو نفسها تباشر إصلاحات اقتصادية وسياسية ملموسة في الوقت الذي تبدأ فيه من جديد عملية بناء الأمة. وتشمل تلك الإصلاحات رسم استراتيجية وطنية للتنمية؛ ومرحلة العملية التشاورية العامة التي اختتمت مؤخرا؛ وستقدم إلى مجتمع المانحين في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا

العام. ونحن نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من المشاركة، ليس بتقديم المساعدة لشعب ناورو فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية فحسب، بل بقبول رؤية شعبنا أن تنفذ ناورو ذلك الجدول بدعم من شركائها في التنمية. إن جدول أعمال التنمية للدول النامية، وعلى وجه الخصوص ذات الاقتصادات الهشة والضعيفة، ينبغي أن يصيغه الذين تتأثر حياتهم بذلك الجدول، وليس من قبل أطراف خارجية لها جدول أعمال مختلف.

ونحن نرى أن العملية التشاورية الشاملة، التي تصاغ استراتيجية التنمية الوطنية في إطارها، هي في حد ذاتها ممارسة للديمقراطية. والآراء التي عبرت عنها الوكالات الحكومية وغير الحكومية وقادة المجتمع والزعماء الدينيون وغيرهم هي شهادة على قوة الديمقراطية في ناورو. إن صرف النظر عن هذه العملية بفرض جدول أعمال غير مقبول للسكان، ليس خطرا على احتياجات التنمية للسكان الذين ينبغي أن يخدمهم ذلك الجدول فحسب، ولكنه خطر على الديمقراطية نفسها. ونأمل أن يكون للأمم المتحدة نفسها دور رائد في المساعدة على إعادة بناء ناورو وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونكرر مطالبتنا بوجود للأمم المتحدة في ناورو من أجل هذا الهدف.

وتدعو ناورو أيضا العالم المتقدم النمو أن يضاهي الأقوال بالأفعال، عندما يتعلق الأمر بتلبية الاحتياجات الإنمائية للعالم النامي، عن طريق تمويل التنمية و/أو تخفيف عبء الديون. وليس بكافٍ أن نجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ هدفا بدون توفير الموارد لتمويل ذلك الجهد. وللعالم المتقدم النمو التزام بتشاطر موارده مع العالم النامي وذلك بضمان الوفاء بهدفه المتمثل في أن تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني، وأن ينفذ ذلك بغير إبطاء إذا ما أُريد للعالم النامي أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية في غضون عشر سنوات.

إن القرار القاضي بعدم النظر في مسألة شعب تايوان تقصير فاضح من هذه الجمعية في اضطلاعها بمسؤولياتها. فهناك ٢٣ مليون نسمة من شعب تايوان يحرمون من حق الاعتراف بهم وحمايتهم من قِبل هذه المنظمة. والأمم المتحدة لها دور في المساعدة على تيسير إجراء حوار بناء لضمان مستقبل السلام لسكان تايوان وبقية تلك المنطقة. إن السلام والأمن في مضيق تايوان يعني السلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولي أمل كبير جدا في أن تقدِّر الدول الأعضاء وتقبل مناشدة شعب تايوان الطيب في الدورة الستين للجمعية العامة.

فليبارك الرب جمهورية ناورو وليبارك الرب الأمم المتحدة وشعوب العالم. ونحن نسير بإرادة الله أولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناورو على البيان الذي أدلى به.

اصطُحب الأونرابل لودويغ سكوتي رئيس جمهورية ناورو من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحب السيد روبرت غابرييل موغابي رئيس جمهورية زمبابوي إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب الفخامة السيد

روبرت غابرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقدم لكم، سيدي، خالص تهانينا بتوليكم رئاسة الدورة الستين للجمعية العامة وأن نعرب عن ثقتنا بمقدرتكم على قيادة عملينا خلال هذه الدورة. وبنفس القدر دعوني أيضا أعرب عن تقديري لسلفكم، السيد جان بينغ لإدارته الناجحة لأعمال الدورة التاسعة والخمسين الصعبة جدا.

على الرغم من أننا بدأنا دورتنا الأخيرة بجدول أعمال مكثف، فإننا تمكنا من التوصل إلى اتفاق عام بشأن عدد من القضايا الهامة في مجال التنمية. وبقي لنا أن نتفق على قضايا أخرى ملحة، مثل إصلاح مجلس الأمن وتكوين مجلس حقوق الإنسان.

على مدى سنوات عديدة تكلمنا مؤيدين لاتباع نهج للسلم والأمن الدوليين له جذور متأصلة في مبدأ تعددية الأطراف وبنود ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نؤكد أن أي انحراف من هذا النهج غير مقبول، وغير مرغوب ومجرد من التبرير القانوني، ويسرنا أن نلاحظ أن معظم الآراء المعبر عنها خلال الدورة الأخيرة دعمت ذلك المبدأ.

إننا نتوقع لمجلس الأمن سواء بتكوينه الحالي، أو بأي شكل أو تكوين سيتخذه، أن يحدد في نهاية الأمر مهمته في إطار الولاية المكلف بها، مثل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ونحن لا نُقر الاقتراح القائل بأن جميع المشاكل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والصحية، والمشاكل الأخرى هي بالضرورة أخطار تهدد السلم والأمن الدوليين وبالتالي ينبغي تحويلها إلى مجلس الأمن.

لقد شهدنا مؤخرا المملكة المتحدة وهي تسيء استخدام امتيازاتها وتتصرف بعدم أمانة كعضو في المجلس لتحرز أهدافا سياسية رخيصة في نزاعها الثنائي معنا. فقد جُررنا إلى جدول أعمال المجلس بشأن مسألة لا تمت بصلة إلى صون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أحيي أعضاء مجلس الأمن الذين رأوا في هذا الأمر تسييسا رخيصا وتلاعبا بالإجراءات أعلن نفس البلد أنه سيستأنفه بمجرد أن تأتي الرئاسة المناسبة للمجلس. وآمل أن تنضم إلينا البلدان الأعضاء الأخرى لرفض المحاولة الاستعمارية الجديدة والتدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لزمبابوي. ولكن أليس من الواضح أن بريطانيا تحت نظام طوني بلير قد توقفت عن احترام ميثاق الأمم المتحدة؟ والشاهد على هذا كونها عضوا رئيسيا في التحالف غير المشروع ضد العراق، وذهبت في الحملة المدمرة في ذلك البلد في انتهاك كامل لميثاق الأمم المتحدة. وأي دولة أو مجموعة من الدول ترتكب مثل هذا العدوان على دولة أخرى، مبررة إياه بأكاذيب صارخة، لا شك أنها ستُدان بتهمة إرهاب الدولة.

إن زمبابوي بلد تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها ولا تهدد بأي شكل السلم والأمن الدوليين. ولذا ألم يكن مدهشا أن تشرع بريطانيا وحلفاؤها الأنجلو - سكسونيون في شن حملة شرسة بنشر أكاذيب صارخة لتشويه سمعة زمبابوي أولا ثم دعوة أوروبا وأمريكا لفرض عقوبات عليها؟ إن تلك البلدان الامبريالية وبدون خجل أساءت استخدام التأثير القوي لوسائط الإعلام بتصوير أنفسها نفاقا بأنها محبة للخير وبأنها من المنقذين الدوليين لضحايا الكوارث المختلفة. ومع ذلك ظلت صامتة إزاء الظروف المثيرة للصدمة الناتجة عن تجاهل الدولة الواضح والتي تحيط بمأساة كارثة ساحل الخليج، حيث ترك مجتمع كامل معظمهم من غير البيض عن عمد لخراب إعصار كاترينا كأكباش فداء، ولا يستطيع المرء أن يعلم لأي إله قدموا فداء. وكان معظم الضحايا من السود، وينبغي لنا أن نتساءل عن الخطيئة التي ارتكبناها نحن سود هذا العالم؟ ألم تكن كافية العقوبة والمعاناة التي عانيناها في التاريخ حيث

اقتلعنا من جذورنا واتخذنا عبيدا لا حول ولا قوة لهم، ليس في المراكز الخارجية للمستعمرات الجديدة فحسب، ولكن أيضا محليا في ديارنا عن طريق نظام استعماري شرس جعلنا بلا أرض، وبلا أملاك، بل مجرد عبيد نخدم في أرضنا؟

أينبغي لنا مرة أخرى في يوم الأخلاق الإنسانية هذا، يوم المبادئ المقدسة المتمثلة في المساواة بين البشر وحقوق الرجال والنساء، هذا اليوم الذي شهد تجمعنا هنا لننقذ الحياة ونعززها ونطيلها، أن نصبح ضحايا التجاهل العنصري القاسي؟ إننا نحن الأفارقة نحتج على استمرار معاملتنا في هذا اليوم وهذا العصر كبشر أقل درجة من الأجناس الأخرى.

إننا نكرر مؤاساتنا العميقة وتعازينا بمناسبة الفقد الكبير في الأرواح بسبب كارثة إعصار كاترينا. وإذا كان العديد من الذين نجوا من غضبة إعصار كاترينا ما زالوا مشتتين، كما أخبرنا بذلك، فالسؤال الذي نسأله لأنفسنا هو أين هم الآن وكم من الوقت سيظلون هناك. ونسأل كذلك إذا ما كانوا سيعودون، بعد إعادة تأهيلهم حقيقة، إلى ديارهم الأصلية، بعد إعادة بنائها أيضا، هذه الديار التي أصبحت في الوقت الحالي مجرد حطام. وأنا أسأل أين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الشهير في زمبابوي (موئل الأمم المتحدة) ولجنة حقوق الإنسان؟ لماذا يظلان على هذا الصمت المشؤوم؟ لأنه يوجد هنا عمل للموئل ولجنة حقوق الإنسان من أجل المشردين الحقيقيين. وهذا بالطبع هو المكان الصحيح الذي ينبغي أن يتواجدا فيه وليس في زمبابوي. نحن لا نحتاج إليهما هناك.

وبالنسبة لقضية إصلاح مجلس الأمن المثيرة للغيظ، فقد عبرنا عن آرائنا المعروفة من خلال الاتحاد الأفريقي. ونحن نتطلع إلى معاملة منصفة ومتساوية كشركاء في مجتمع الشعوب هذا ونتعهد بالتزامنا بالعمل مع الآخرين سعيا إلى تحقيق ذلك الهدف.

إن تعزيز حقوق الإنسان أحد أهم الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة كما هو موضح في ميثاقها. ومثل هذا الموضوع يحتل حيزا في جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة، بما في ذلك هذه الدورة. ونحن نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تدخر جهدا لتعزيز وحماية التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. ومن دواعي الأسف، أننا نرى على مدى السنوات اتجاها متعمدا لخلق تسلسل هرمي مشوّه للحقوق، بهدف خبيث واحد يتمثل في المغالاة في التركيز على الحقوق المدنية والسياسية مع التقليل من شأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذا يفسر السبب في أن مجمل جدول أعمال حقوق الإنسان، بدلا من أن يكون عملا تعاونيا، انحط إلى محكمة ذات إدارة غربية لا تراعي مبادئ القانون والعدالة، بل تبحث دائما عن ''المجرمين'' كما يسمونهم، بين الدول النامية. ولذا سنظل نقول إن الكلام عن حقوق الإنسان يجب أن يتخلص من الانتقائية والمعايير المزدوجة وأن ينتهج نهجا بدون جداول أعمال سياسية سرية.

لقد أعلن الاتحاد الأفريقي عن دعمه لإنشاء مجلس لحقوق الإنسان تابع للجمعية العامة. وزمبابوي تؤيد تماما هذا الموقف. ومع ذلك، نحن نرى أن وجود مجلس بحجم مناسب ومكوّن بطريقة سليمة، مع تمثيل جغرافي عادل، سيكون خطوة رئيسية لمعالجة نقائص لجنة حقوق الإنسان الحالية.

لقد أخطرت الجمعية في بداية الدورة الماضية (انظر A/59/PV.5) بأن زمبابوي بالرغم من الجفاف الذي شهدناه، تملك القدرة على التغلب على حالة الجوع ولذا فهي لم تدع إلى التدخل الإنساني. ورغم تلك الرسالة، فإن منتقدينا وحاسدينا ظلوا يعكسون صورة كاذبة لمجاعة جماعية. ولم يحدث شيء من هذا القبيل. ومؤخرا، وعلى وجه الخصوص في أعقاب عملية تنظيف المدن، المعروفة

شعبيا باسم عملية ”مورامباتسفينا، أو عملية إعادة النظام، ادعت أبواق الصخب المعتادة من نفس رسل الشؤم الماكرين أن هناك أزمة إنسانية في زمبابوي. وتلك الإنذارات التي لا أساس لها تهدف إلى التشويه المتعمد لصورة زمبابوي وتصويرها بأنها دولة منهارة. ونجد أن من الغريب والشاذ أن تدان حكومة زمبابوي ويفترى عليها لأنها أعادت النظام وحكم القانون لمناطق بلدياتها. ولم يعترف منتقدونا بأن عملية إعادة النظام سرعان ما أفضت إلى برنامج تعمير واسع وجيد التخطيط، يجري من خلاله تخطيط سليم لبناء مساكن ومصانع ومتاجر صغيرة في مناطق عديدة من البلد من أجل شعبنا. ورفضنا الطلب الفاضح، على نحو ما أعرب عنه في تقرير المبعوث الخاص، آنا تبيجوكا، بأن تخفض معايير السكن في المدن لنسمح بأكواخ الطين، ومراحيض الأدغال ومراحيض الحفر التي تناسب سكان مدننا والأفارقة بصورة عامة. وليست هناك إهانة لشعب أكثر من هذا. وبالتأكيد نحن لا نحتاج إلى تنمية معكوسة.

اسمحوا لي في الختام بأن أجعل رسالتي إلى منتقدينا بسيطة وواضحة جدا. إن شعب زمبابوي مرّ – بكفاح عصابات طويلة ليجعل من نفسه أمة مستقلة وحرة – وأشدد على كلمة ”حرة“. وإننا بالتأكيد مررنا بأوقات مريرة طويلة لنحصل على حريتنا واستقلالنا ولنكون على ما فيه نحن اليوم. ونحن نقدر ونعز هذه الحرية وهذا الاستقلال الذي تحقق بعد صعوبة، وليست هناك أي كمية من الإكراه السياسي والاقتصادي أو غيره، يمكن أن تجعلنا مستعمرة مرة أخرى. ولكننا أيضا نعز السلام والتنمية والعلاقات الإقليمية والدولية الحسنة. وسنستمر في العمل الدؤوب مع الشعوب الأخرى ذات النية الحسنة من أجل عالم يتسم بالعدل والسلام والرخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد روبرت غابرييل موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أليخاندرو توليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد أليخاندرو توليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أليخاندرو توليدو مانريك، رئيس جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مانريك (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا، سيدي، بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب من أعماق قلب بيرو عن خالص شعورنا بالتضامن مع نساء ورجال الأمم المتحدة الذين عانوا نتيجة عن الكوارث الطبيعية في مسيسيبي وألباما وولايات جنوبية غيرهما. معاناتهم نتشاطرها نحن كما نتشاطر المعاناة في أي مكان في العالم. وأنا موقن من أن إيمان وأمل شعب الولايات المتحدة سيمكنانه من التغلب على هذه المأساة.

قبل سنة في هذا المحفل (انظر A/59/PV.5) تكلمت عن الحاجة إلى أن نواجه، برؤيا وواقعية، التحديات الجديدة التي تواجهنا الآن، البلدان النامية على وجه خاص. من

ناحية، بلداننا تصبح جزءا من عولمة الإنتاج والتجارة والتدفقات المالية وثورة الاتصالات اللاسلكية الرقمية وانتشار قيم من قبيل الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيد أن العالم، في نفس الوقت، تشرذمه زيادة في المظالم الاجتماعية وانتشار الحروب الأهلية وانهيار الدول والإبادة الجماعية والإرهاب والجريمة عبر الحدود الوطنية والتدهور البيئي. هذه الاتجاهات المتناقضة التي تسم العولمة، من ناحية، والتشرذم، من ناحية ثانية، يشككان في الحكم ضمن الدول وضمن المنظومة الدولية، ويشككان، في نهاية المطاف، في الأمن الجماعي الدولي نفسه.

إن السلام والأمن واستقرار النظام العالمي ليست متعلقة بمسائل سياسية وعسكرية واستراتيجية فحسب. للسلام والأمن مكونات اجتماعية واقتصادية أيضا. الفقر والإقصاء يتعاونان ضد السلام والأمن والديمقراطية. والإقصاء الاجتماعي يبعث على العنف وزعزعة الاستقرار ويجعل الديمقراطية هشة ويؤدي إلى التشرذم القومي والدولي.

ذلك هو السبب في أنه يجب علينا أن نتفق على إجراء لمواجهة هذه التناقضات. هذا هو الالتزام الرئيسي الذي تعهدنا، بوصفنا دولا، به في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا بشأن أهداف الألفية، وذلك ما يجب على الأمم المتحدة والمنظومة المتعددة الأطراف في مجموعها أن تتناوله بعد ذلك. ولذلك أؤكد على محورين رئيسيين يجب أن تتطور هذه الالتزامات حولهما. إنني أشير إلى الأمن من ناحية والتنمية من ناحية أخرى.

بينما يتحمل كل بلد المسؤولية عن تنميته يجب الاعتراف بأن التنمية تواجه عقبات على المستوى الدولي تستدعي شراكات جديدة وأشكالا جديدة من الارتباط. يجب أن تتجاوز هذه الشراكات والأشكال النموذج القائم على المساعدة الذي يسم قدرا كبيرا مما يدعى المساعدة الإنمائية. والأهم من ذلك يجب أن تتغلب هذه الشراكات والأشكال على اللاتماثل السائد الآن في العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية.

فمن ناحية، يطلب من البلدان النامية أن تلتزم بفتح أسواقها في وجه نظم الاستثمار الأجنبي وبأن تصلح إداراتها العامة. إننا نوافق على ذلك كله. ولكن لا يوجد التزام قوي مواز بأن تخصص البلدان المتقدمة النمو، كما وعدت، ٧,. في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي من أجل التعاون. ومما لا يقل أهمية أننا لا نرى إزالة العقبات في وجه التجارة الأجنبية.

ينبغي للشراكة الجديدة من أجل التنمية أن تتغلب على العوامل الضارة بالبلدان النامية وأن تزيل عقبات من قبيل معايير الملكية الفكرية الصارمة وسرعة التقلب المضاربي لرأس المال العالمي والافتقار إلى الاستثمار الأجنبي والإعانات وعبء الدين، وفوق ذلك كله انعدام المعاملة الخاصة والتفاضلية في المفاوضات التجارية للبلدان النامية.

وذلك ليس فقط عن تلقي المساعدة لتخفيض الفقر؛ إنه أيضا عن الإرتباط الجديد من أجل التنمية الذي يجعل من الممكن توليد العمالة وخلق الثروة. ومن شأن تنفيذ هذه الشراكة الجديدة أن يحقق ثمانية من الأهداف الإنمائية للألفية وأن يفي بالالتزامات الملتزم بها في توافق آراء مونتيري. ولذلك من الضروري أن تستكمل جولة الدوحة في السنة القادمة. ذلك هو بالغ الأهمية.

وكما يقر إعلان الألفية ثمة عنصر شامل هام جدا في الشراكة من أجل التنمية، وهو ضمان استدامة التنمية. وكدليل على التزامنا أعتز بأنني أودعت قبل بضعة أيام صكوك التصديق على اتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية روتردام لتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة

متداولة في التجارة الدولية، ويقصد بهما تقليل الأثر السلبي الناجم عن التلوث.

وقد رُوِّعنا في هذا العام بأعمال الإرهاب التي اجتاحت جميع أنحاء العالم. وبيرو التي عانت من الإرهاب وكافحته لسنوات طوال، لتعرب عن تضامنها مع ضحايا تلك الأعمال الإجرامية. ونشدد مرة أخرى على إدانتنا القوية لكل أعمال الإرهاب، مؤكدين على التزامنا، من خلال التعاون المتبادل، بمنع الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره ومكافحته والقضاء عليه ومعاقبة مرتكبيه. وبيرو تحث هذه الجمعية على عدم الاستمرار في تأخير اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ويمثل السلام والأمن الدوليان هدفاً رئيسياً بالنسبة لحكومة بلدي. وفي هذا الإطار، اعتمدنا الإجراءات التالية. أولاً، إن بيرو تدعو إلى الحد من الإنفاق الدفاعي على المستوى الإقليمي بغية توفير الموارد للاستثمار الاجتماعي. وأول قرار اتخذته في اليوم الأول لحكومتي هو تخفيض الإنفاق العسكري في بلادي بنسبة ٢٢ في المائة وتوفيرها للغذاء والصحة والتعليم والاستثمارات الاجتماعية. وقد أحرزنا تقدماً لا بأس به في هذا المجال؛ وهناك اتفاقات مع شيلي وكولومبيا وإكوادور لوضع وتنفيذ منهجيات موحدة لتخفيض الإنفاق العسكري.

ثانياً، إن بيرو دعت إلى جعل أمريكا الجنوبية منطقة للسلام والتعاون ومنطقة السلام في الأنديز، وهما المنطقتان اللتان اعترف بهما في القرارين ٥٧/١٣ و٥٩/٥٤، على التوالي.

ثالثاً، إن بيرو شاركت بفعالية في وضع برنامج العمل لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

رابعاً، إن بيرو تشارك في عمليات حفظ السلام بتقديم القوات والموظفين والمراقبين العسكريين والمعدات. وبغية زيادة إسهامنا في هذا الميدان، وقعت بيرو مذكرة تفاهم في إطار نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، الذي يضم وحدات من الجيش والقوات الجوية والقوات البحرية. وفي الوقت الحالي، تشارك قوات من بيرو في عمليات حفظ السلام في إريتريا-إثيوبيا، ليبريا، كوت ديفوار، بوروندي، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في قبرص وهايتي. فنحن نحب السلام.

ولكل هذه الأسباب، رشحت بيرو نفسها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في الانتخابات التي تعقدها الجمعية العامة خلال دورتها هذه. وهنا، أود أن أعرب عن عميق امتنان بيرو لدعم الأغلبية لترشيحنا؛ ونحن نتمتع الآن بأوسع تأييد ممكن من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وكذلك من البلدان الشقيقة في أفريقيا وآسيا، والدول الأعضاء في الجامعة العربية وبلدان أوروبا وأوقيانوسيا. وهذا التأييد السخي يشجعنا ويقوي التزامنا بالعمل بتفانٍ وشعور بالمسؤولية في مجلس الأمن. ونحن ممتنون لهذه الفرصة والتأييد الذي تبديه بلدان العالم لترشيحنا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أليخاندرو توليدو منريكي، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليفي باتريك موانواسا، رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في جمهورية زامبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد ليفي باتريك موانواسا، رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في جمهورية زامبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليفي باتريك موانواسا، رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في جمهورية زامبيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس موانواسا (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أشارك من تكلموا قبلي بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وبالنسبة لنا في زامبيا، يكتسي انتخابكم أهمية خاصة نظراً لأواصر الصداقة التاريخية القائمة بين بلدينا. فابن بلدكم الموقر، داغ همرشولد، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، فقد حياته في بلدنا في عام ١٩٦١، بينما كان في مهمة من أجل السلام في الكونغو.

وأود أن أثني على سلفكم، معالي السيد جان بينغ، وزير الخارجية في جمهورية غابون، الذي ترأس الدورة التاسعة والخمسين، على التزامه وتفانيه سعياً إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الجمعية قبل يومين (القرار ١/٦٠). كما يعرب وفدي عن تقديره للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، على قيادته الحصيفة وإخلاصه في إدارة أعمال المنظمة.

قبل خمس سنوات، أخذنا على عاتقنا تنفيذ ثمانية أهداف إنمائية محددة. واليوم، نجدد التزامنا بالتمسك بالمبادئ والوفاء بالأهداف الواردة في إعلان الألفية التاريخي. ونأمل ألا تبقى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا مجرد كلمات جوفاء، وأن يبذل المجتمع الدولي هذه المرة جهداً متضافراً لتنفيذها. وفي هذا الصدد، نستلهم تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565). ونحن في أفريقيا نرى أن تقرير الأمين العام (A/59/2005) فرصة لتحقيق الأهداف التي وضعتها منظمة الوحدة الأفريقية في إعلان هراري سنة ١٩٩٧، والذي طالب بإصلاح مجلس الأمن.

إن وفدي يؤيد مطالبة الاتحاد الأفريقي بمقعدين دائمين في مجلس الأمن، مع كل الامتيازات التي ينطوي عليها ذلك، بما فيها حق النقض. وليس القصد من موقفنا هذا عرقلة عملية الإصلاح. فالمنطقة الأفريقية ترى في إصلاح هذه المنظمة فرصة لتصحيح مظالم تاريخية تشكل سحابة سوداء فوق رؤوس شعوبنا. وكنا نحبذ إلغاء حق النقض من الأمم المتحدة، لأنه غير ديمقراطي. ولكننا ندرك أن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لا يرغبون في التخلي عن حق النقض في الوقت الحالي. ولذلك، فإن أفريقيا تستحق أن تتمتع بحق النقض، شأنها شأن المناطق الأخرى، حيث أن غياب هذا الحق سيؤدي إلى إدامة تهميش القارة ليس إلاّ.

إن الموقف الذي عرضته لا يعني بأي حال من الأحوال أن أفريقيا تعارض توسيع مجلس الأمن حتى يضم بلداناً أخرى هامة تسهم في السلم والأمن الدوليين. وأود في هذا الصدد أن أؤكد مجددا أن زامبيا تؤيد الدول الأربع المرشحة، وهي ألمانيا والبرازيل والهند واليابان، لنيل العضوية الدائمة في مجلس الأمن وبامتيازات كاملة، بما فيها حق النقض. إنني أشدد فقط على أن من حق أفريقيا، وهذا ما تستحقه، أن يكون لها تمثيل دائم في مجلس الأمن، وأن يكون لديها حق النقض، ليس من أجل تعويض أفريقيا عن الظلم التاريخي الواقع عليها فحسب بل أيضا لتوطيد المبادئ الديمقراطية التي تمثلها المساواة بين المجموعات الإقليمية.

لقد اعتمدنا قبل يومين الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة نادرة

لنتشاطر خبراتنا في تنفيذ البرنامج الإنمائي، على وجه الخصوص، وأبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين إذا أريد لنا أن نحقق التنمية الاقتصادية المطلوبة بشدة. ولئن كانت الوثيقة لا تتضمن كل شيء كنا نبتغيه إلا أنها تمثل أساسا هاما لمواصلة الحوار خلال هذه الدورة.

ما فتئت أفريقيا تنفذ منذ عام ٢٠٠١ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على الحد من الفقر المدقع في القارة وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبينما نقدر الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي حتى الآن لتحقيق أهداف هذه الشراكة الجديدة، ثبت أيضا في الحقيقة أن هذا الدعم غير كاف.

وترى حكومتي أنه بالرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التجارة ستساعد على الحفاظ على تلك المكاسب. وفي هذا الصدد، تحث زامبيا كل أصحاب المصلحة على استكمال جولة الدوحة لمفاوضات التجارة قريبا، وهو أمر من شأنه أن يحفز على تحقيق التنمية المستدامة. ومازالت مشكلة الديون الخارجية عائقا رئيسيا أمام التنمية. فالأوضاع الحالية السيئة للاتجار بالمنتجات الزراعية والسلع الأساسية تزيد من شدة المشكلة.

ويشيد وفدي بالأمم المتحدة على دعمها لجهود مبادرات السلام التابعة للإتحاد الأفريقي في القارة. إن البرلمان الأفريقي ومجلس السلام والأمن هما جزء من الهياكل الأساسية الداعمة للسلم والأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أتعهد باستمرار دعم زامبيا لهذه العملية.

وبوصف زامبيا إحدى الدول المركزية في منطقة البحيرات الكبرى، فإنها تؤيد التقدم الهائل الذي يتواصل إحرازه في مجالي السلم والأمن في هذه المنطقة دون الإقليمية منذ أن صدر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى (S/2003/1099). وتشجعنا بعض التطورات الإيجابية التي استجدت حتى الآن من خلال عملية الملكية الإقليمية والشراكة الدولية والجهود المتضافرة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي ومجموعة الأصدقاء والحكومات المعنية من المنطقة دون الإقليمية.

وستواصل حكومتي أداء دورها في مكافحة الإرهاب الدولي. إن زامبيا ترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وقد عقدنا عزمنا على العمل مع بقية المجتمع الدولي لتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب.

وزامبيا ملتزمة بتعزيز واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. فنحن نؤمن في زامبيا بأن الديمقراطية قيمة عالمية. ولذلك نؤمن بأن الديمقراطية توفِّر الظروف اللازمة لحماية جميع حقوق الإنسان.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الجهود التي تبذلها حكومتي لمكافحة الفساد. لقد أدركت الدولة برمتها أن حالة اقتصادنا ستكون أفضل بكثير إذا تم استغلال جميع الموارد المتاحة بالشكل السليم. وفي هذا الصدد، لا يمكن للمرء أن يبالغ في التشديد على حقيقة أن الفساد يقلص مداخيل الأسر وشركات الأعمال، وبالتالي فهو يقوض الجهود المبذولة لخفض الفقر. وأود أن أشير إلى أن فرقة عمل زامبيا المعنية بالفساد هي أداة من أجل التنمية تأمل حكومتي منها تعزيز القدرة على استغلال الموارد العامة لأغراض مفيدة للأمة بأسرها. والأمر الأهم هو أن وصول بلدي إلى مرحلة إتمام تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يعود الفضل فيها، بشكل رئيسي، إلى نجاح الحملة ضد الفساد، الذي دفع بالحكومة إلى إدخال ضوابط مالية صارمة وتدابير شفافة

وخاضعة للمساءلة تتعلق بالنفقات العامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في زيادة مواردها لمكافحة الفساد.

بينما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لمؤسستنا العظيمة هذه، لا يسعنا إلا أن نستنتج أن أهميتها وإفادتها المستمرة للبشرية لا يرقى إليهما الشك. وفي هذا السياق، يجب أن ننشطها حتى تحقق الغايات التي أنشئت من أجلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتو. وأود أن أشكره بصفة خاصة على عباراته عن الأمين العام السابق داغ همرشولد، الذي لقي حتفه قبل ٤٤ عاما بالتحديد في عطلة نهاية الأسبوع هذا، في حادث ارتطام طائرة في زامبيا بينما كان في مهمة من أجل السلام في الكونغو.

اصطُحب السيد ليفي باتريك موانواسا، رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في زامبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب يلقيه السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحب الرئيس تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بابادوبولوس (تكلم بالانكليزية): أود، قبل أن أشرع في الإدلاء بملاحظاتي، أن أبدأ بالإشارة إلى أن وفدي يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وأود في البداية، سيدي، أن أعرب عن تهانئي الصادقة لكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة وأن أعرب عن صادق امتناني للسيد جان بينغ، رئيس الدورة التاسعة والخمسين، على جهوده الدؤوبة خلال عام حاسم جدا بالنسبة للأمم المتحدة.

بانتهاء اجتماع القمة، دخلنا مرحلة حاسمة أكثر، هي مرحلة متابعة وتنفيذ نتائج الاجتماع وزيادة التقدم المحرز، خاصة فيما يتعلق بالغايات التي ظلت تخضع لخريطة طريق لإنفاذها منذ عقد مؤتمر قمة الألفية. وقد يقرر تحقيق مضمون الوثيقة الختامية لاجتماع القمة (القرار ١/٦٠) بالترافق مع إصلاح الأمم المتحدة، صلاحية المنظمة ومكانتها في العقود المقبلة مع مصير محاولاتنا لجعل تعددية الأطراف الفعالة أساس النظام الدولي. وبالإضافة إلى الطيف الواسع من المسائل التي غطتها الوثيقة الختامية لاجتماع القمة، يجب علينا ألا نتغاضى عن الوقائع التي لا بد للأمم المتحدة – ويتوقع لها – أن تبقى مركزة عليها بالدرجة الأولى. وبالنسبة لهذه المسائل، يجب علينا أن نعود إلى نشأة المنظمة. فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، برزت رؤية لإنشاء نظام للأمن الجماعي وترسيخ آليات من شأنها أن تضمن إلى أقصى حد منع نشوب الصراعات وأن تقلل إلى أدنى حد أمد الصراعات وتأثيرها.

ولم يرث القرن الجديد العديد من تحديات القرن السابق ومشاكله فحسب، بل نشأت ويلات جديدة تعرض للخطر شرعية نظامنا للأمن الجماعي ووجوده ذاته. وتتطلب هذه الويلات ردا عاجلا من المجتمع الدولي من خلال استراتيجية عملية المنحى تتضمن الإطار المؤسسي المناسب، والآليات المناسبة لصنع القرار، والتنفيذ الكفوء لالتزاماتنا.

والوفاء بتعهداتنا بطريقة حسنة التوقيت لا يشكل مسؤولية قابلة للتطبيق على التهديدات الأمنية التقليدية وحدها. فالإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والعديد من أوجه القصور الأمني تتطلب اهتمامنا الكامل في شكل وضع خطط عمل مثمرة. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بالرغم من أننا ندرك الصلة الوثيقة بين نزع السلاح ومنع الانتشار، فإننا لم نتمكن بعد من إقامة نوع التوازن الذي من شأنه أن يسمح لنا بمتابعتهما على نحو متساو ومتزامن. وبينما حددنا تخلف النمو والفقر بوصفها العدوين الرئيسيين للاستقرار، فإن هذا الإدراك لم يتم إبرازه بعد في أعمالنا بشكل كاف.

إن تقييم الحالة الراهنة للعالم من خلال التقرير الشامل للأمين العام عن أعمال المنظمة، المعروض علينا في الوثيقة A/60/1، يقود إلى الاستنتاج بأن الصراعات القديمة، مع كل نتائجها، تبقى مصدرا أوليا للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي. وتشكل أفريقيا نموذجا رئيسيا لهذا الأمر. وتبقى أفريقيا اليوم أكثر من أي وقت مضى، وعن حق، في صميم تعبئتنا. وسيشكل مسعانا لإحداث فرق هناك فيما يتعلق بتسوية الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام ومكافحة الفقر وتخلف النمو والأمراض الفتاكة اختبارا لفعالية التزامنا ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

والشرق الأوسط هو حالة أخرى للاختبار. وفي الأسابيع الأخيرة ثبت أن لدى الإيماءات المتبادلة القدرة على تهيئة أرضية مشتركة، حتى عندما لا تبدو تلك الأرضية موجودة على السطح. ويشكل فك الارتباط الإسرائيلي في غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية تطورا هاما ينبغي أن يؤدي إلى تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ونموذج إسرائيل لترحيل المستوطنين نموذج ينبغي أن تحذوه الدول الأخرى القائمة بالاحتلال التي تستخدم المستوطنين بوصفهم وسيلة للقتال. وبالرغم من أن الحالة الأمنية ما زالت هشة، وبالرغم من أن المفاوضات السياسية قد لا تمضي دائما إلى الأمام، فإن الأطراف قد منحت مضمارا مغلقا في شكل خريطة الطريق التي تنطوي على إمكانية أن تؤدي بشكل تدريجي إلى إحراز تقدم. وفضلا عن ذلك، فإننا نؤمن إيمانا جازما بأن الزخم المتزايد سيساعده التمسك الصارم بالقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الفتوى التي أصدرتها في تموز/يوليه ٢٠٠٤ محكمة العدل الدولية بشأن بناء الحاجز.

أود الآن أن أنتقل إلى مشكلة قبرص. فقد مضى ١٨ شهرا تقريبا منذ إجراء استفتاءي نيسان/ابريل ٢٠٠٤ بشأن خطة عنان. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن القبارصة اليونانيين برفضهم تلك الخطة لم يرفضوا إيجاد تسوية سلمية تعيد وحدة قبرص ولا إلحاح تحقيق هذه التسوية. فهم رفضوا تلك الخطة بعينها لأنها لا ترتب لإعادة توحيد البلد ومجتمعه واقتصاده ومؤسساته ولا يمكنها أن تحقق ذلك. وخلال هذا الوقت لم نبق عاطلين عن العمل. وظلت أولويتنا هي العودة إلى مضمون ونتائج وأوجه قصور عملية المفاوضات الأخيرة التي أدت إلى إجراء الاستفتاءين. وعلى نحو متزامن، أُولي تركيز على تبديد المفاهيم الخاطئة المعينة التي رسخت نتيجة لعملية المفاوضات الأخيرة.

وأحد تلك المفاهيم الخاطئة هو أن سعينا المستمر والقوي للسلام ولتحقيق إعادة توحيد بلدنا قد قل أو أننا تصالحنا مع التقسيم غير المقبول لبلدنا الذي فرض في عام ١٩٧٤ عن طريق الغزو واحتلال ٣٧ في المائة من أرضنا. ويتعلق المفهوم الخاطئ الثاني بدور الأمم المتحدة في تقديم ومواصلة بعثة المساعي الحميدة التي كلف مجلس الأمن بها الأمين العام. وولاية الأمين العام لبعثة المساعي الحميدة لم تنته ولكنها دخلت مرحلة جديدة بنهاية إجراء الاستفتاءين. وبغض النظر عن مستوى تنشيط عمل البعثة في أوقات مختلفة، فإن هذه البعثة تشكل عملية جارية ومستمرة. ومن

خلال البعثة نتوقع أن تقوم المنظمة بوساطة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض بدون إجراء أي تحكيم. وسيكون الإسهام النشط للاتحاد الأوروبي في هذا الصدد إسهاما حفازا. ولا يمكن أن يطرح للاستفتاء سوى تسوية متفق عليها تؤيدها قيادة الطائفتين. والجدول الزمني للبحث عن حل ينبغي أن تحدده بصورة حقيقية وحصرية الأطراف في المشكلة القبرصية، وبذلك ينبغي أن لا تُقحم في العملية جداول زمنية تمليها عناصر خارجية. ونبقى ملتزمين بإجراء مفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة وبالعمل على تهيئة الظروف التي ستجعل إجراء مفاوضات مثمرة أمرا مجديا. وفي هذا السياق دأبنا على تنفيذ تدابير عملية هامة على أرض الواقع بهدف بناء الثقة وتعزيز التنمية الاقتصادية للقبارصة الأتراك. ونأمل أن يؤدي تعزيز التعاون بين القبارصة اليونانيين والأتراك إلى إحراز تقدم في مختلف جوانب مشكلة قبرص، خاصة العناصر المكونة للبعد الإنساني مثل مصير الأشخاص المفقودين ورفاه الأشخاص الذين يعيشون في الجيوب.

إن الطابع الانقسامي لآخر خطة، والذي أدى بشكل أساسي إلى رفض الخطة، يلخص ابتعاد الخطة عن جوهر المشكلة. وأحد المصادر الكبرى للقلق هو الاستعداد الظاهر للأطراف الفاعلة المشاركة في العملية لتلبية عدد كبير بشكل غير متكافئ من المطالب المدفوعة سياسيا على حساب المبادئ التي ينبغي أن تحكم الحل. وينبغي توضيح أنه ينبغي أن تصاغ التسوية على أساس شواغل وتوقعات سكان قبرص جميعا، وينبغي ألا ترمي إلى مراعاة مصالح الدول الأجنبية الموجودة في الجزيرة. إن مشكلة قبرص تمر بمنعطف حرج. وقد لا يكون الوقت في صالح التوصل إلى تسوية، ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا أننا لا يمكن أن نتحمل المزيد من المحاولات الفاشلة. وينبغي بشكل خاص أن نتوخى الحذر ولكن بحزم. ويتطلب إحياء المحادثات تحضيرا متأنيا وتقييما نزيها مفاده أن أفق النجاح موثوق به على الأقل. ويقتضي هذا بدوره تأكيدا بأن الأهداف السياسية التركية قد تغيرت الآن وأن تركيا قد تقبلت أن التوصل إلى تسوية مرادف لمفهوم قيام دولة واحدة استعادت وحدتها.

لقد كنا نأمل دائما في أن تُحدث مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تحولا جذريا في تفكيرها، وهو احتمال من شأنه أن يمثل أكبر تطور وحيد يطرأ على المشكلة القبرصية خلال عقود. ذلك أن وفاء تركيا بالتزاماتها المنبثقة عن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيخلّص المشكلة القبرصية بحكم القانون من بعض عناصرها الأشد استعصاء وييسر التوصل لتسوية. كما أن وجود إطار الأمم المتحدة التفاوضي، في الوقت ذاته، لا يمكن أن يتخذ ذريعة لتأجيل أو رفض الوفاء بتلك الالتزامات.

ونحن لا نزال من جانبنا ملتزمين بأن تكون قبرص اتحادية مكونة من منطقتين وطائفتين تمشيا مع ما نراها دعائم البقاء لهذا النموذج للتسوية، أي الاتفاقات رفيعة المستوى، وقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والمكتسبات المجتمعية. ونتوقع أن تصون هذه الدعائم حق جميع القبارصة في حفظ مصالحهم الأساسية مع مراعاة أهم دواعي القلق الأساسية لديهم في نفس الوقت.

وبغضّ النظر عن الإجراءات، لقد حان الوقت للرجوع إلى الأساسيات ولإدراك أنه ما لم يتم التصدي الفعلي لجوانب المشكلة الأساسية، فسيكون من الصعب إحراز تقدم. فلا يمكن أن يوجد حل ما لم تعالج العناصر الرئيسية للمشكلة بوضع حد للاحتلال العسكري والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ومحنة اللاجئين، وبالتصدي الفعال لمسألة المقيمين الذين جرى نقلهم عمدا وبطريقة غير قانونية إلى الجزء المحتل من الجزيرة. وفي الوقت ذاته، لكي يتحقق تقدم على أرض الواقع، لا بد من إنهاء

جميع المحاولات الانفصالية في قبرص فورا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تسود رؤية وحيدة مبنية على توحيد الجزيرة.

غير أن من دواعي الأسف أننا لا نقترب من هذه الحتميات. بل إننا لمدة تتجاوز العام بكثير نشهد بدلا من ذلك اتجاها إلى فرض الأمر الواقع على قبرص، وخاصة من خلال موجة من الاستغلال غير القانوني لممتلكات القبارصة اليونانيين في الجزء المحتل منها.

وينبغي أن نتجنب في إقامة الوضع الدستوري والمؤسسي الجديد الهياكل المصطنعة التي ستتطلب فترة انتقالية طويلة بدرجة غير طبيعية حتى يستوعبها الشعب والمؤسسات بتكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. ونتصور أن التماس التسوية سوف يركز بشكل متزايد على إنشاء ديمقراطية وظيفية تؤدي لا تتطلب جهودا مضنية بشكل غير عادي للحكم الأساسي. كما نتصور أنه برسوخ عضوية قبرص في الاتحاد الأوروبي، ستشمل التسوية اندماج المنطقة المحتلة حاليا في خصائص المجتمع الأوروبي ومستويات المكتسبات المجتمعية، في انسجام كامل مع بقية الجزيرة، بما يؤدي إلى عملية تناضح فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد فراديك باندیرا میلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطُحب السيد فراديك باندیرا میلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فراديك باندیرا میلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دي مينيزيس (تكلم بالبرتغالية؛ والنص الانكليزي مقدم من الوفد): أولا أود يا سيدي أن أقدم لكم صادق تهنئتي بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الستين للجمعية العامة وأن أرجو لكم أعظم التوفيق في إدارة أعمال الجمعية. كما يسرني أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم صادق شكري لسلفكم، صاحب المعالي السيد جان بينغ، وزير خارجية الجمهورية الغابونية، على النتائج الملموسة التي تحققت خلال فترة رئاسته، ولا سيما قرب انتهاء الدورة، حين استعرضنا المسائل المرتبطة بتنفيذ الأهداف الألفية وإصلاح الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للأمين العام، السيد كوفي عنان، لجهوده القيمة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي وتنشيطه. والتقرير المقدم من السيد كوفي عنان (A/50/2005) والتوصيات الواردة فيه يزودانا بعناصر هامة كفيلة بأن تؤدي إلى توافق في الآراء بشان الاستراتيجيات التي ستعيننا على تحقيق أهداف الألفية وإحراز تقدم فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة.

ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا بالنيابة عن شعب سان تومي وبرينسيبي لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وللأسر التي فقدت أحباءها صادق عزائنا فيما يتعلق بالمأساة التي خلفها الإعصار

كاترينا. ولا يمكن أن تتركنا هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها جزء كبير من الشعب الأمريكي دون أن نتأثر، فوق كل شيء لأننا ندرك تماما الدور الذي يؤديه الشعب الأمريكي وحكومته في التضامن والتعاون الدوليين، وسعيهما الدؤوب عن السلام والرخاء للشعوب التي تعاني صعوبات، ودعمهما وتمويلهما لهذه المنظمة العظيمة.

منذ الأيام الأولى للتوقيع على الميثاق في عام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو، والأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في الاضطلاع بكثير من الأمور ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني بكافة أرجاء العالم. ورغم ذلك، يبدو لنا أن العالم الآن بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أقوى وأكثر دينامية. وتجري الدورة الحالية في جو دولي بالغ التعقيد. والواقع أن أجواء التوتر الدائم التي تستشعرها بعض مناطق العالم، وسباق التسلح الذي لا رادع له، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، والكساد الاقتصادي، والتدهور البيئي، هي أمور هامة تحتاج إلى اهتمام الأمم المتحدة الآن وفي السنوات المقبلة. وفي مواجهة هذه التحديات، يجب على الدول الأعضاء أن تُظهر حكمة وإحساسا بالمسؤولية لكي يسود نظام دولي ركيزته السلام والأمن والتعاون.

وقد اجتمعت الدول الجزرية الصغيرة هذا العام في موريشيوس لتقييم برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.وفي موريشيوس، أكدت الدول مجددا التزامها بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية المستدامة عن طريق المزيد من تنفيذ برنامج عمل بربادوس وبمزيد من الفعالية. واعتمدت قرارات وتوصيات بشأن تغير المناخ والكوارث الطبيعية والبيئية، والموارد المائية، وإدارة النفايات، والسياحة، والطاقة، والنقل، والتعدد البيولوجي، والموارد البحرية والساحلية. ولا يمكن حل جميع المشاكل التي تؤثر في الدول الجزرية الصغيرة، من الاحترار العالمي إلى مشاكل النظم البيئية إلا إذا بذل المجتمع الدولي جهدا ليزيد الموارد التي تدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة زيادة فعلية. وفي هذا الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن شكرنا لكل من المجتمع الدولي وحكومة موريشيوس على الجهود التي بذلاها لتنظيم ذلك المؤتمر الخاص.

أما الأمن الدولي فيستند إلى حماية الشعب وإلى التثقيف بغرض بناء القدرات، وتعزيز التنمية المجتمعية. والدول التي لا توجه اهتمامها لتلك العوامل يمكن أن تكون في حالة توتر دائم، لا تهيّء أجواء مناسبة للتقدم. ولهذا السبب، يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر، والأزمات السياسية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والظلم والاحتلال تهديدات للأمن البشري.

ولا يزال العديد من بلداننا يواجه تحديات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض. وفي بعض مناطق أفريقيا، يدمر الفيروس/الإيدز أسرا وثقافات واقتصادات – أي مجتمعات بأسرها. وتواصل كلفة العلاج الارتفاع بشدة وأخذت اقتصاداتنا ترزح تحت وطأة المرض. وإن لم تقدم موارد كبيرة وإن لم تخصص استثمارات علمية إضافية للأبحاث المكرسة لإيجاد علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، فستظل التوقعات بخصوص تنمية أفريقيا بعيدة المنال.

لقد هاجم جمهورية أنغولا مؤخرا جدا أسوأ تفش على الإطلاق لحمى ماربورغ، التي يسببها فيروس له علاقة بفيروس الإيبولا. وإننا نشعر بالقلق لأن سان تومي وبرينسيبي، كونها جزءا لا يتجزأ من دول وسط أفريقيا، عاجزة عن إنقاذ نفسها من تلك الحالة. ونناشد منظمة الصحة العالمية أن تعزز قدرات بلدان المنطقة دون الإقليمية

عن طريق عقد حلقات دراسية وتوفير التدريب. وهذه المبادرة ستساعدنا على التعامل الوقائي مع الحالات المماثلة التي قد تنشأ. وبالمثل، فإن الملاريا لا تزال مشكلة خطيرة على الصحة العامة لبلدي على الرغم من مشاركته الفعالة في البرامج القائمة التي تدعمها بلدان ومنظمات عدة.

إن حالة انعدام الأمن تؤثر بصورة أساسية على أكثر السكان ضعفا، خاصة على اللاجئين والأطفال والنساء وكبار السن. والإرهاب يزعزع الحكومات ويزهق الأرواح ويطال الضحايا الأبرياء. إننا نواجه تحديا يتطلب إعادة صياغة استراتيجياتنا بغية التصدي له. ويبدو من المناسب تماما أن نبدأ بفهم أصل المشكلة عن طريق تحديد أسبابها الجذرية، وبعدئذ التوصل إلى توافق جديد في الآراء وتحسين أساليب التصدي للمشكلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). إلا أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بعمل إضافي لتفيد الدول، ومنها بلدي، التي ليس في مقدورها أن تمتثل امتثالا تاما لجميع أحكام ذلك القرار. وإننا بحاجة إلى موارد تساهم في تحسين جملة أمور منها، أمننا، بما في ذلك السيطرة على حدودنا ومياهنا الإقليمية. وهنا، فإن تقوية قدراتنا لمكافحة ظاهرة الإرهاب تتصف بالأولوية.

وبصفتي رئيسا لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، أود أن أشير إلى غينيا - بيساو، التي اختتمت بنجاح فترة انتقالية سياسية طويلة وصعبة. أولا، اسمحوا لي بأن أهنئ شعب وسلطات ذلك البلد على نجاحها. وأشيد بالمجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة وأمينها العام، على المساهمة العاجلة، التي دعمت الأعمال التي اضطلع بها الشعب من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. والآن، تواجه غينيا - بيساو مهمة جبارة لتعزيز التنمية والرخاء لسكانها. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدته التقليدية حتى لا تخيب التوقعات المشروعة.

ويتطلب الطابع العالمي للمنظمة أن تكون جميع الأمم ممثلة فيها. لكن هذا لم يتحقق على الرغم من الدعوات العديدة إلى تحقيقه. وإذ نفكر في إصلاح الأمم المتحدة، يجب علينا مرة أخرى أن ننتهز الفرصة من هذه المنصة لدعوة المجتمع الدولي إلى استعراض مشكلة الحاجة إلى أن تكون جمهورية الصين في تايوان ممثلة في المنظمة. وفي هذا الصدد، وقّع بلدي على الرسالة الواردة في الوثيقة A/60/192 طالبا إدراج بند في جدول أعمال الدورة الحالية يحمل العنوان ”مسألة تمثيل ثلاثة وعشرين مليون نسمة بتايوان في الأمم المتحدة“. لقد فوتنا الفرصة مرة أخرى لتقويم الظلم هذا.

إننا نشعر بمزيد من القلق حيال اعتماد جمهورية الصين الشعبية مؤخرا لما يسمى بقانون مناهضة الانفصال، الذي قد يعرّض السلام في المنطقة للخطر، بسبب التوتر المتزايد في مضيق تايوان. ووعيا من سان تومي وبرينسيبي بدور الأمم المتحدة، وتحديدا بموجب أحكام المادتين ١ و ٣٤ من الميثاق، فإنها شاركت أيضا في تقديم مشروع القرار المرفق بالوثيقة A/60/193. وتتضمن تلك الوثيقة رسالة تطلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الحالية يحمل العنوان ”دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام في مضيق تايوان“. ولكن لم يحظ أي من المقترحين بالتأييد المتوقع.

إن أمامنا فرصة سانحة ممتازة لأن نغرس في منظمتنا قدرا أكبر من الدينامية والعقلانية، ولأن نؤدي أفعالا أكثر وتمارس بيروقراطية أقل. إن إصلاح النظام أمر ملّح، وهو أولوية عليا. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا أن نعمل جميعا من دون تردد لخير العالم الذي ننتمي إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطُحب السيد فراديك باندير ا ميلو دي مينيزيس، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد قاسم جومرت توكاييف، وزير خارجية جمهورية كازاخستان.

السيد توكاييف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): يمكننا أن نقول الآن بأمان إن اجتماع قمة الأمم المتحدة الذي اختتم من فوره سيترك آثارا بعيدة الأثر على منظمتنا. لقد مهدت النتيجة التي خلص إليها الطريق لأكبر الإصلاحات الجذرية في تاريخ الأمم المتحدة بأكمله. ويكمن الهدف النهائي لهذه الإصلاحات في الحصول على التصدي الفعال من جانب أسرة الأمم للتحديات والتهديدات العالمية. وتعرب كازاخستان عن ثقتها بأن الأمم المتحدة، بصفتها منظمة عالمية لا بديل لها، قادرة على تحقيق ذلك الهدف.

ومن حيث المبدأ، تؤيد كازاخستان التكافل الأوثق بين الركائز الرئيسية الثلاث للعالم المعاصر: التنمية والحرية والسلام. ولكن ينبغي أن تظل مسائل التنمية محط اهتمام المجتمع الدولي. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلا عن طريق المشاركة الفعالة للمجتمع الدولي بأسره على أساس الشراكة والتعاون. وكازاخستان ملتزمة بتعهداتها في ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب وبشكل فعال. ويبين التقرير الذي نشر مؤخرا عن التقدم الذي أحرزته كازاخستان في تحقيق الأهداف الإنمائية، أنه نتيجة للإصلاحات الناجحة، أصبح بلدي على وشك إحراز أهداف هامة في هذا المجال.

وتتصدر كازاخستان اليوم بثقة دول الاتحاد السوفياتي السابق الأخرى في جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي. وتنفذ حكومة كازاخستان برنامجا واسع النطاق لكفالة تحقيق مزيد من التنمية في الميدان الاجتماعي. وتكمن التنمية البشرية في صلب كل هذه الجهود. وكازاخستان توشك على بلوغ مستوى جديد في مجال التنمية المستدامة. وتولي الحكومة الوطنية أهمية أولوية للفقر، ومسائل المرأة، والعمالة، والمعونة المالية المقدمة من الدولة إلى الأسر الفقيرة، وتطوير المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، والبرامج التعليمية والصحية والبيئية على نطاق واسع.

إننا نشيد بالأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على الجهود التي بذلتها لمساعدة بلدنا في معالجة آثار الكوارث البيئية في منطقة بحر آرال ومنطقة سيميبالاتينسك. والمشاكل التي تواجهها هاتان المنطقتان عالمية النطاق إذ أن للحالة البيئية هناك آثارا سلبية على الموئل ومعيشة السكان في جميع أنحاء العالم. ونحث المجتمع الدولي على أن يشارك بنشاط. ونرجو منه على وجه الخصوص أن يؤيد، في هذه الدورة للجمعية العامة، مشروع قرار عن مشاكل منطقة سيميبالاتينسك ستعمد كازاخستان إلى تقديمه.

والتجارة الدولية عامل هام للتنمية. ويحظى انضمام كازاخستان إلى منظمة التجارة العالمية بالأولوية لديها. وإننا نعتبر المزيد من عمليات تحرير التجارة والانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية عنصرين رئيسيين في الاستراتيجية الإنمائية العامة لبلدنا. وفي عام ٢٠٠٣ استضافت كازاخستان الاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر. ونولي أهمية كبيرة لهذا المنتدى ونعتقد أن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بشكل كامل، وفقا للقرارات والتوصيات المنبثقة عن برنامج عمل ألماتي. ويكتسب إدماج كازاخستان وغيرها من دول آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي أهمية

استثنائية بالنسبة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقتنا وإلى الاقتصاد العالمي بشكل عام على حد سواء. ويلتزم بلدي بالتعاون الشامل مع الدول الأخرى في آسيا الوسطى. تلك هي سياستنا المتسقة، التي لا تحركها المصالح السياسية.

تنتهج كازاخستان، منذ السنوات الأولى من استقلالها، سياسة قائمة على مبدأي تجريد المنطقة من السلاح ونزع السلاح النووي. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على الصكوك الدولية في ذلك المجال. ولقد احتفلنا هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإزالة كل الأجهزة النووية المتبقية من مخلفات الاتحاد السوفياتي السابق من أراضي كازاخستان. وقد ضربت كازاخستان مثالا جديرا بالثناء إذ عملت طوعا على إزالة ترسانتها النووية، وهي رابع أكبر ترسانة في العالم، وإغلاق حقل سيميبالاتينسك للتجارب النووية، الذي كان موقعا لما يقرب من ٥٠٠ تفجير نووي.

ويتعرض نظام الأمن العالمي اليوم لأزمة خطيرة. فقد أخفق المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في وضع آلية متوازنة وشاملة من شأنها أن تيسّر تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي والقضاء التام على الأسلحة النووية.

والأدهى من ذلك الافتقار إلى وضع توصيات واضحة حول عدم الانتشار ونزع السلاح في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة (القرار ١/٦٠). ونعتقد أنه من الضروري أن نستحدث آلية للجزاءات الدولية التي تفرض على الدول في حالة انتهاكها أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار بوجه عام. وإلا فإننا لن نستطيع أن نمنع الانتشار المستمر للأسلحة النووية حول العالم. ويدعو بلدنا إلى وضع ضوابط على المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والتكنولوجيات المستخدمة في إنتاجها، وتعزيز تلك الضوابط، من أجل منع الإرهابيين من حيازة تلك الأسلحة الفتاكة.

وتدرك كازاخستان الدور الخاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجري الاضطلاع بكل الأنشطة النووية في بلدنا وفقا لمعايير الوكالة وتحت رقابتها. ولقد آن الأوان لإنشاء هيئات فعالة مماثلة في إطار الاتفاقيات الدولية بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يخفف من جهوده في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ووفقا للأمم المتحدة، يوجد ما يقرب من ٥٠٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتداولة في جميع أرجاء العالم. ونشاطر الأمين العام رأيه الذي يساوي الأسلحة الصغيرة بأسلحة الدمار الشامل، لأنها تقتل، عاما بعد عام، مئات الآلاف من الناس في جميع أرجاء العالم، فتعزز بذلك ثقافة العنف والإرهاب ودوس حقوق الإنسان.

وتُدين كازاخستان إدانة قاطعة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتعتبره من أكثر الأخطار التي تهدد العالم المعاصر. وإننا مقتنعون بأن التخلّف الاقتصادي والاجتماعي والفقر والبؤس أمور تولّد الإرهاب الدولي. ولهذا فإن الإسراع بالنهوض الاقتصادي في البلدان الفقيرة يمثّل مهمة ذات أولوية.

ولا تزال أيديولوجية الإرهاب عنصرا لا يقل أهمية عن غيره. ومن الخطورة البالغة أن يدور الشباب في الفلك الأيديولوجي للإرهاب الدولي. وتشكّل مكافحة الإرهاب عملا ذا أهمية قصوى. ولذلك السبب، ينبغي إيلاء اهتمام وثيق للجهود المبذولة من أجل منع تجنيد الشباب في العمليات الإرهابية.

وفي ذلك السياق، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي، على وجه السرعة، الخطوات العملية لكبح الاتجار المستمر

بالمخدرات عبر آسيا الوسطى. ولا يمكننا إلا أن نشعر بالقلق الخطير إزاء الحالة في أفغانستان. وتقدّر كازاخستان التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ويكتسب أيضا التعاون الإقليمي المعزز في مكافحة الإرهاب الدولي أهمية في هذا المجال. وتضرب منظمة شنغهاي للتعاون مثالا إيجابيا في ذلك الصدد.

وتعتقد كازاخستان أنه ينبغي السعي لتحقيق التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بالتقيّد الصارم بقواعد القانون الدولي. وإننا ندعم زيادة إضفاء الطابع العالمي على آليات معاهدة مكافحة الإرهاب وتعزيزها. ويُعد توقيع كازاخستان على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي تأكيدا عمليا جديدا على ذلك الموقف. ونتطلع إلى الانتهاء في وقت مبكر من إبرام معاهدة شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. وفي الوقت ذاته، تمثّل الإجراءات العملية المشتركة لكبح ذلك الشر عنصرا رئيسيا في أنشطة المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب.

وتظل عمليات حفظ السلام الدولية، التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة أداة فعالة لمنع وتسوية الأزمات ولضمان تحقيق الاستقرار العالمي والإقليمي. والافتقار إلى وجود آلية فعالة وشاملة للتصدي للأسباب الجذرية للصراعات المدمرة يمثل مشكلة خطيرة أمام حفظ السلام. وتشكّل الإجراءات الوقائية وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع عناصر مهمة لتصدي الأمم المتحدة بصورة شاملة للأزمات الناشئة.

وفي ما يتعلق بكازاخستان، تمثّل لجنة بناء السلام المقترحة خطوة في الاتجاه الصحيح. وتتمثل مهمتها الأساسية في ضرورة السعي لتفادي تكرار الحالات التي يؤدي فيها الافتقار إلى استراتيجية لبناء السلام إلى تصاعد الصراعات الداخلية، وفي نهاية المطاف زيادة فقدان الدول قدرتها على ممارسة مهام وظائفها السيادية.

ويعمل بلدي بنشاط في القضايا المتصلة بمؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا، الذي نتعامل معه بوصفه منبرا مهما ومفيدا لتبادل الآراء حول القضايا الأمنية في منطقة آسيا. ومن المشجّع أن نرى أن عملية مؤتمر العمل المشترك وتدابير بناء الثقة في آسيا تكتسب، زخما وقد أصبحت بالفعل عنصرا هاما في العلاقات الدولية المعاصرة.

وتعتقد كازاخستان أن سيادة القانون ينبغي أن تضطلع بدور قيادي في الشؤون الدولية المعاصرة. ويشكّل تجاهل هذا المبدأ أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن. وإذ تواصل كازاخستان بذل الجهود للانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تبرم في إطار الأمم المتحدة وتنفيذ أحكامها، فهي تعتزم أن تضمن الامتثال الصارم لسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

ونحن نربط التنمية في بلدنا ربطا وثيقا ببناء مجتمع ديمقراطي يستند إلى احترام حقوق وحريات كل فرد. وتؤيد كازاخستان تعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، المصممة لتعزيز حقوق وحريات المواطنين وضمان الامتثال لمبادئ عدم التدخل والمساواة بين الدول في السيادة.

إن كازاخستان تؤيد الجهود لإجراء إصلاحات شاملة في الأمم المتحدة تشمل جميع أجهزتها الرئيسية. ونعتقد اعتقادا قويا أن الأولوية في ذلك ينبغي أن تكون للجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة من حيث التداول وصنع القرارات والتمثيل. وأما القضية الحساسة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، فينبغي أن تحل على أساس اتفاق دولي واسع. ونحن على قناعة بأن توسيع مجلس الأمن وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، ومع مراعاة

إسهامات الدول المعنية من أجل تنمية اقتصاد العالم وتعزيز السلام العالمي، من شأنه أن يخدم مصالح بلدان عديدة ويسهل عملية إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تعزز التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تسهم إسهاما كبيرا في نظام الأمن الجماعي. وقد قدمت كازاخستان اقتراحات متكررة بإنشاء هيئة دائمة تحت إشراف الأمين العام لتنسيق التعاون بين الترتيبات الإقليمية. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء لجنة دائمة تُعنى بالمنظمات الإقليمية.

ونحن في كازاخستان على قناعة بأن تعزيز السلام والأمن في القرن الحادي والعشرين يعتمد بشكل متزايد على تطوير الحوار والتفاعل بين الشعوب المختلفة في الوجوه والثقافات والحضارات. والحوار بين الديانات جزء من جهود النهوض بثقافة السلام والحوار بين الحضارات وتشجيع القيم المشتركة المنعكسة في إعلان الألفية. وفي هذا السياق، تعرب كازاخستان عن امتنانها للمجتمع الدولي على دعمه للإجراءات التي اتخذها بلدنا لتشجيع الحوار بين الديانات. وقد أشادت الجمعية العامة بدور كازاخستان الإيجابي في هذا المجال من خلال اتخاذ قرار بهذا الشأن.

وكما أظهرت الأعوام الستون الماضية، فإن الأمم المتحدة كانت وما زالت، وأنا واثق من أنها ستظل في المستقبل، حلقة وصل بين بلداننا وشعوبنا. ولن تسمح الأمم المتحدة لكوكبنا الأرضي بأن يقع في الفوضى والاضطراب. ونحن نملك القدرة على تقوية حلقة الوصل هذه. وتعرب كازاخستان عن ثقتها بأن الاتفاقات التي وردت في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة التاريخي سوف تخدم قضية توحيد الأمم لمواجهة التحديات والتهديدات، وكفالة الأمن والرخاء والكرامة لجميع الشعوب، وتعزيز المنظمة ذاتها من أجل أهدافها النبيلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بوريس تاراسيوك، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد تاراسيوك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أعرب عن تهانينا لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وأود التأكيد على أنكم ستجدون الدعم الكامل من وفد أوكرانيا. واسمحوا لي أيضا أن أحيي سلفكم، معالي السيد جان بينغ، على الجهود الحثيثة التي بذلها في عملية التحضير لاجتماع القمة العالمي.

إن اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد أنهى أعماله توا. وقد وفرت لنا وثيقته الختامية مبادئ توجيهية واضحة. ومهمتنا المشتركة هي تنفيذ أهداف طموحة لبناء عالم أكثر أمنا وازدهارا.

وفي ما يتعلق بالتنفيذ، أود أن أؤكد على عنصرين رئيسيين لا غنى عنهما في أنشطة المتابعة التي ستقوم بها الأمم المتحدة، وفي الواقع، من أجل نجاح الجهد العالمي لتحقيق السلام. وهذان العنصران هما المصداقية والديمقراطية، أو على الأصح المصداقية القائمة على أساس الديمقراطية. إننا نعلم أن الطريق أمامنا محفوف بالتهديدات والتحديات الخطيرة. وعلينا التأكد من أن العجز عن توحدنا ليس من بين تلك التحديات. إن كل أمة تود أن تعزف اللحن الذي يروق لها. وسيتطلب الأمر منا قيما أساسية وكثيرا من الحكمة البشرية لكي نؤدي دور ضابط أنغام الكورس العالمي المكون من أصوات بهذه الكثرة وهذا الاختلاف. ومصداقية الأمم المتحدة لا غنى عنها لكي ننجز مهمتنا في الألفية الجديدة. والمصداقية هي المقدمة التي لا بد منها للوصول إلى الفعالية، والقدرة، والرد السريع، وتمويل التنمية وخلاف ذلك.

إن إصلاح مجلس الأمن مثال حي على مشقة الاستجابة لمصالح ١٩١ دولة. ويذكرني ذلك بدعابة حول

توزيع مقاعد اللجان في البرلمان الأوكراني. إذ يقال إننا بحاجة إلى ٤٥٠ لجنة – وهو عدد أعضاء البرلمان – لكي نجعل كل عضو يشعر بالسعادة والأهمية. وللأسف، لا يمكننا أن نستخدم نهجا مماثلا في مجلس الأمن، حيث أن سلطته تفوق بكثير سلطة أي هيئة أخرى في الأمم المتحدة. إن الموقف الرسمي لأوكرانيا بشأن هذه المسألة أظهره بوضوح البيان الذي أدلى به الرئيس يوتشنكو في اجتماع القمة (انظر A/60/PV.6). وتثمن أوكرانيا عاليا العمل الذي اضطلع به الخبراء واستكشفوا مختلف البدائل لإصلاح مجلس الأمن. ويجب ألا نفقد الأمل وأن نواصل السعي إلى توافق في الآراء.

لقد أيدت أوكرانيا مبادرة الأمين العام الجريئة لإصلاح المنظمة وشاركت بنشاط في تلك العملية. ونود التأكيد من جديد على تأييدنا لتعزيز مكانة الأمين العام. وبالنظر إلى انتخاب الأمين العام المقبل في عام ٢٠٠٦، نود أن نذكر الممثلين بأنه خلال تاريخ الأمم المتحدة على مدى ٦٠ عاما، فإن ممثلي مجموعتنا، مجموعة أوروبا الشرقية، هم الوحيدون الذين لم يشغلوا ذلك المنصب الرفيع حتى الآن. ولذلك، نعتقد أن مجموعة أوروبا الشرقية لها الأولوية في تقديم مرشح.

وحيث أن هذا البيان يتمحور حول نقطتين هما ”المصداقية“ و ”الديمقراطية“، لا يسعني إلا أن أشدد على الوظيفة الرئيسية للمنظمة، وهي صون السلم والأمن الدوليين. إن ذكرى رواندا وسريبرنيتسا، ومؤخرا دارفور، ينبغي أن تقودنا إلى البحث عن وسائل عاجلة للعلاج. وإحدى تلك الوسائل قد تكمن في مفهوم ”مسؤولية الحماية“ الذي يحظى بتأييد أوكرانيا الكامل. ويجب ألا نبقى متفرجين غير مكترثين إزاء الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما حدث في الفترة ١٩٣٢-١٩٣٣ عندما تعرض الأوكرانيون للمجاعة الكبرى بكل آثارها المدمرة. إن الذكرى المروعة لتلك النكبة التي كانت من صنع الإنسان ما زالت حية في ضمير كل عائلة أوكرانية، بما فيها عائلتي. لقد جرى إزهاق عشرين ألف روح بريئة يوميا، أي نصف مليون في الشهر، ووصل المجموع إلى عشرة ملايين ضحية، وقد أزهقت تلك الأرواح كجزء من حصاد الموت الذي تمخضت عنه سياسة ستالين العرقية المفضلة. إن حكومة أوكرانيا لن تكل حتى تجعل المجتمع الدولي يتخلى عن النفاق ويعترف أخيرا بعملية الإبادة الجماعية تلك التي حصلت ضد الأمة الأوكرانية. ولذلك، فإن أوكرانيا تابعت باهتمام شديد وأمل كبير المداولات حول المفهوم الجديد.

إن الإنذار المبكر، والوقاية، والرد السريع هي مقومات رئيسية لضمان نجاح واستمرار عملنا المتضافر. وينبغي لمجموعة يشكلها خبراء في مجالات دبلوماسية وسياسية وعونية أن تكون كافية لمنع الكوارث الإنسانية. ولكن إذا فشلت هذه التدابير في منع الفظائع، فعندها يجب أن يكون مجلس الأمن مستعدا لاتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة، بما في ذلك استخدام القوة كمناص أخير. وأود أن أؤكد من جديد على موقف أوكرانيا بأنه فيما عدا حالة الدفاع عن النفس، كما هو وارد في المادة ٥١ من الميثاق، فإن مجلس الأمن هو الوحيد الذي يجوز له اتخاذ قرارات مشروعة بشأن استخدام القوة.

إن السلام والاستقرار يسيران جنبا إلى جنب مع حقوق الإنسان وسيادة القانون وحرية وسائط الإعلام. ومصداقية الحكومات تتوقف على تلك القيم الأساسية. وكنا جميعا على وعي بتقصير لجنة حقوق الإنسان في تأدية وظائفها. وقد أدى ضعف الآليات إلى ضعف النتائج. وكانت مصداقية المنظمة بأسرها معرّضة للخطر. ومن ثم، ترحب أوكرانيا بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ونؤمن إيمانا راسخا بأن هذا الإنجاز العظيم للمنظمة، سينعكس في

الأنشطة المقبلة للمجلس الجديد، وليس فقط في مجرد تغيير الاسم. وبالمثل، تؤيد أوكرانيا إنشاء صندوق الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية.

ومسألة أخرى لها مغزاها ومن شأنها أن تعزز مصداقية الأمم المتحدة، ألا وهي إنشاء لجنة بناء السلام. فمن البديهي أن تسوية الصراعات تتطلب دائما نهجا مركّبا. والفجوة المؤسسية القائمة بين منع نشوب الصراع وتسويته وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، سيتسنى إزالتها أخيرا.

واختصارا للوقت في هذه الساعة المتأخرة، لن أتعرض لمجالات كثيرة للتعاون ولمناطق عديدة في العالم تتطلب منا بحق اهتماما وعملا غير منقوصين. أما عدم الانتشار؛ والصراعات الملتهبة والمجمدة؛ والإيدز؛ ومكافحة الفقر؛ والشرق الأوسط؛ وإيران، فكلها قضايا تتعلق في معظم الأحيان بالحكم الديمقراطي أو بمصداقية السياسات أو بالاثنين معا.

في الختام، اسمحوا لي أن أذكِّر بظاهرة الثورة البرتقالية في بلدي، لأنها تمثل جوهر ما ترمز إليه منظمتنا. إنها لم تكن حدثا ولّى زمانه، بل إنها عملية مستمرة. وهي ليست مخصصة لبلد بعينه، ولكنها جزء من التراث العالمي للديمقراطية، هدية منزهة عن الهوى نقدمها لجميع الأمم التي تكافح في سبيل الحرية في كل أنحاء المعمورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.